

المحور الثاني: النظريات النقدية

قبل التطرق إلى النظريات النقدية لا بد من الإشارة إلى بعض ما يتعلق بقيمة النقود، وتأثير تغيرات أسعار السلع والخدمات على هذه القيمة، ونعني بقيمة النقود القوة الشرائية لوحدة النقد في فترة زمنية معينة، وتقاس بمقلوب المستوى العام للأسعار ($1/p$) وتمثل العلاقة بين قيمة النقود من جهة وأسعار السلع والخدمات من جهة أخرى علاقة عكسية.

للنقد قيمة إسمية وقيمة حقيقية وقيمة خارجية:

- **القيمة الإسمية للنقد:** هي قيمة مجردة أو مطلقة تستخدم في تحديد القيم الاقتصادية للمجتمع، ويمثل القيمة الرقم المكتوب على العملة، وتحدد بقرار تشريعي ويطلق عليها أيضا بالقيمة النقدية أو السوقية أو السعر النقدي.
- **القيمة الحقيقية للنقد:** هي كمية السلع والخدمات الممكن شراؤها أو اقتناؤها بوحدة النقد المختارة.
- **القيمة الخارجية للنقد:** تعكس العلاقة بين النشاط الاقتصادي للوطن والخارج من خلال سوق الصرف.

ارتبطت النظريات النقدية بالنظرية الاقتصادية العامة ارتباطا قويا، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بالكثير من العوامل المتغيرة التي تتشابه مع بعضها في الواقع العملي ومن بينها النقود، تهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم والتفسيرات المتعلقة بها يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة، وكانت النظرية النقدية محل دراسة العديد من المدارس الاقتصادية.

ظهرت النظرية الكمية للنقود والتي تمثلها النظرية الكلاسيكية التي تعتبر من أقدم النظريات الكمية بريادة فيشر وألفريد مارشال وبيجو، ثم النظريات الحديثة بقيادة كينز التي جاءت بعد عجز النظريات الكلاسيكية في إيجاد حلول لأزمات النظام الرأسمالي خاصة أزمة الكساد العالمي، ومثلت النظريات الكينزية ثورة فكرية آنذاك على التحليل الاقتصادي عموما والتحليل النقدي الكلاسيكي خصوصا، وبعد كينز ظهرت نظريات أخرى معاصرة بقيادة ميلتون فريدمان الأمريكي الذي بعث من جديد النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك بأسلوب جديد معتمدا أساسا على السياسة النقدية.

أولا- النظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود): لقد طور الاقتصاديون الكلاسيك نظرية كمية النقود في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي نظرية تبحث في كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي، وباعتبارها تدرس مقدار كمية النقود التي يجب حيازتها عند مستوى دخل معين، فهي لذلك نظرية للطلب على النقود.

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق نظرية القيمة بالأسعار النسبية التي يحددها عامل العرض والطلب الحقيقي لكل سلعة من السلع، في حين تتعلق النظرية النسبية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود الذي تحدده كمية النقود وسرعة تداولها.

يستند الكلاسيكيون في تحليلهم على قانون ساي القائم على أن العرض يخلق الطلب المساوي له وعلى ذلك من المستحيل وجود فائض في الإنتاج ومنه استحالة وجود البطالة، وشرح هذا القانون صحيح في

حالة المقايضة حيث تكون كل وحدة طلب هي نفسها وحدة عرض حتى وإن كان فائض في إنتاج سلعة ما عندما يكون سعرها مقابل السلع الأخرى مرتفع إلا أنه ولتخفيض سعرها فإن الطلب عليها يتجه نحو الارتفاع فيختفي فائض ذلك الإنتاج وافترض الكلاسيك أن حجم الإنتاج يتحدد وفق مدى توفر وسائل الإنتاج الحقيقية الطبيعية أو البشرية وأن حجم الإنتاج يكون عند مستوى التشغيل التام، فالزيادة في الإنتاج ستولد زيادة مماثلة في الدخل وفي الإنفاق وبالتالي فإن الدخل وفي الإنفاق وبالتالي فإن الدخل والانتاج عند مستوى الاستخدام التام، كما يلاحظ أن اعتماد الكمية المعروضة من العمل على معدل الأجر الحقيقي وليس الأجر النقدي إنما هو نتيجة افتراض الكلاسيك بأن العمال لا يتأثرون بمعدل الأجر الإسمي ولكن بالقوة الشرائية لهذا الأجر، وأن التأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار، فالنقود في المفهوم الكلاسيكي عبارة عن وسيلة للمبادلة ومقياس للقيمة وليس لها أي وظيفة أخرى في الاقتصاد.

- **نظرية كمية النقود صيغة فيشر:** يؤكد فيشر في نظريته للطلب على النقود على أن النقود وسيلة مبادلة، وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بسلعة أو خدمة أو أوراق مالية في أي لحظة من الزمن ويجب أن تتساوى قيمة السلعة أو الخدمة أو الورقة المالية T في تلك اللحظة مضروبة في معدل سعر المعاملات P لقيمة التدفق النقدي المتمثل في كمية النقود M مضروبة في سرعة دورانها V ويمكن التعبير على هذه المتطابقة كما يلي: $MV=PT$ حيث:

P: المستوى العام للأسعار، M: كمية النقود وهي متغير خارجي يتحدد من قبل البنك المركزي، T: حجم المبادلات ويعتبر ثابت في الأجل القصير، V: سرعة تداول النقود تتأثر بعوامل فنية وإدارية بطيئة التغير لذلك تعتبر ثابتة في الأجل القصير.

ومنه يمكن تحويل المعادلة السابقة إلى ما يلي: $P = \frac{MV}{T}$ ونتيجة للتطور الحاصل في احتساب الدخل القومي فبدلاً من التركيز على حجم المعاملات T أخذ الاقتصاديون بالتركيز على حجم الانتاج الجاري أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق الكلي بدلاً من النظر إلى حجم المبادلات وهكذا تم تعديل صيغة فيشر لتأخذ الشكل التالي $MV=PY$ وعليه يمكن التعبير على الطلب على النقود بالشكل التالي: $\frac{M_d}{P} = \frac{1}{V}y$ وهي معادلة فيشر لطلب الدخل على النقود الحقيقية.

- **صيغة كمبرج للأرصدة النقدية الحاضرة:** تختلف هذه النظرية عن صيغة فيشر حيث تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلاً من تركيزها على النقود كوسيلة للمبادلة، حيث تؤدي النقود من خلال وظيفتها كمستودع للقيمة إلى تعطيل مؤقت في القدرة الشرائية العامة للأفراد خلال الفترة الزمنية الواقعة بين بيع السلع والخدمات وشرائها، وبهذا يركز تحليل هذه الصيغة على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد وغيرها...، فمن شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة عاطلة إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكون ثابتة في المدى القصير أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد، حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في شكل أرصدة نقدية حاضرة حيث $M=kY$ تمثل M الطلب على النقود من أجل الاحتفاظ بها، k تمثل النسبة من الدخل التي يمكن الاحتفاظ بها، Y الدخل النقدي، يمكن تعويض الدخل النقدي بالدخل الحقيقي لتصبح المعادلة كما يلي: $M=kpy$ حيث p تمثل المستوى العام للأسعار و y الدخل الحقيقي، إذ

يفترض مارشال أن $k = 1/v$ إذن $M = 1/vpy$ وبالتالي $p = M/ky$ وعليه تم التوصل إلى أن الطلب على النقود كجزء من الثروة يرتبط طرديا مع حجم الدخل النقدي وان المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود بعلاقة طردية وتناسبية بين M و p أي أن ارتفاع كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الفترة القصيرة بافتراض حالة التشغيل الكامل.

ثانيا- النظرية النقدية الكينزية "نظرية تفضيل السيولة": نشأت النظرية الكينزية على أنقاض الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والأزمة الاقتصادية عام 1929-1933 حيث أثبتت فشله بعد عدم قدرته على حل الأزمة، فقدم نظريته عام 1936 ويستند في تحليله على دراسة تأثير زيادة الدخل الوطني على المتغيرات الكلية مثل التشغيل والاستهلاك والاستثمار وغيرها...، كما ركز في نظريته على أهمية الطلب على النقود إذ يتأثر هذا الطلب بالعائد الذي يمكن تحقيقه على الأصول الأخرى التي يمكن حيازتها بدلا من النقود واعتبر كينز أن سعر الفائدة على السندات مؤشر ينوب على العائد للأصول النائبة للنقود، وعدد كينز دوافع الطلب على النقود أو دوافع تفضيل السيولة في ثلاثة دوافع وهي:

- دافع المعاملات: ويقصد به الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة للحصول على ما يحتاجه الفرد من سلع وخدمات، إذ يرتبط هذا الدافع بعلاقة طردية مع الدخل. $M_{d1} = f(y) = \alpha y$
- دافع الاحتياط: ويعني احتفاظ الفرد بالنقود احتياطا وتحسبا لأي طارئ أو ظروف مستقبلية يتأثر هذا النوع من الطلب بالدخل بعلاقة طردية. $M_{d2} = f(y) = \beta y$
- $M_{d1} + M_{d2} = (\alpha + \beta)y = ky$ نظرا لأن كلا الدافعين يرتبطان بالدخل بعلاقة طردية الطلب على النقود بدافع المضاربة: يقوم على أساس أن النقود مخزن للقيمة فبدلا من الاحتفاظ بالسلع والخدمات فإن النظرية الكينزية تقترض أن أمام الفرض اختياران فإما أن يستثمر أمواله في النقود أو في شراء السندات حيث أن هذه الأخيرة هي نقود منخفضة السيولة وعليه تتأثر بسعر الفائدة، إذ يرتبط الطلب على النقود بدافع المضاربة بعلاقة عكسية بسعر الفائدة، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض سعر السندات فيقبل الناس على شرائها حتى يتسنى لهم بيعها عند ارتفاع ثمنها وعليه ينخفض التفضيل النقدي والعكس عند انخفاض سعر الفائدة $M_{d3} = -hi$
- وعليه فإن دالة الطلب الكلي على النقود تكون كما يلي: $M_d = M_{d1} + M_{d2} + M_{d3} = ky - hi$
- **مصيدة السيولة:** مصيدة كينز هي الحد الأدنى لمعدل الفائدة الذي يكون عنده تفضيل السيولة لا نهائيا ، وسماها كينز التفضيل المطلق للسيولة، وبالتالي نادى كينز بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد واعتماد السياسة المالية.

ثالثا- النظرية الحديثة لفريدمان "مدرسة شيكاغو": لا يختلف فريدمان مع النظرية الكمية الكلاسيكية للطلب على النقود إذ يعتقد أن كمية النقود المطلوبة من الجمهور تعتمد على مستويات الأسعار حيث يرى فريدمان أن مرونة الطلب على النقود تقترب من الواحد الصحيح اتجاه تغيرات الأسعار، كما يعتقد أن الدخل الحقيقي يرتبط بمحدد أساسي للطلب على النقود ، إذ لم يبحث فريدمان في دوافع الطلب على النقود كما فعل كينز بل اهتم بمحددات الطلب على النقود وهي الثروة الكلية W ومردود كل شكل من أشكال الثروة وأذواق الحائزين عليها واستخدم مفهوما جديدا وهو الدخل الدائم Y_p ، وهو بذلك حلل العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بطريقة أشمل من سابقه $(M_d/p = f(rb, re, 1/p, dp/dt, e, Y_p/p, U))$ حيث تسمى هذه المعادلة بدالة الطلب على الأرصة النقدية الحاضرة حيث تمثل rb معدل العائد على

السندات، r_e معدل العائد على الأسهم، $1/p \cdot dp/dt$ معدل تغير الأسعار والتي تعني معدل التضخم، e العائد من رأس المال البشري، Y_p/p الدخل الدائم، U الأذواق أو ترتيب الأفضليات حسب فريدمان.